بيان
سعادة الدكتور/ أحمد بن حسن الحمادي
الأمين العام لوزارة الخارجية

بشأن
مناقشة التقرير الدوري الثالث لدولة قطر
المعروض أمام الدورة الثالثة والستين للجنة مناهضة التعذيب

جنيف 1 - 2 مايو 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس وأعضاء لجنة مناهضة التعذيب
السيدات والسادة
الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يطيب لي في البداية أن أعرب لكم نيابة عن وفد بلادي عن سعادتنا للاجتماع بلجنتكم الموقرة، في إطار النظر في التقرير الدوري الثالث لدولة قطر، والمقدم بموجب المادة (19) من اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

إننا في دولة قطر، نثمن عالياً الجهود التي تضطلع بها لجنتكم الموقرة في مساعدة الدول الأطراف على تحسين وتعزيز التزاماتها باتفاقية مناهضة التعذيب، وتنفيذها لبنود وأحكام الاتفاقية بصورة شفافة. ونؤكد لكم في هذا الصدد دعم دولة قطر وتعاونها التام مع اللجنة.

السيد الرئيس ،،

تنظر دولة قطر لهذا الحوار التفاعلي باعتباره عملية تسهم في تعزيز التفاهم بينها وبين اللجنة بما يتيح الإرتقاء بحقوق الإنسان وإرساء أسس العدل، وقد أثمر العمل مع لجنتكم الموقرة ولجان الرصد الأخرى، والحوار البناء القائم بيننا فرصة مواتية للعمل على كفالة الحقوق وتحقيق الأهداف، كما أننا نعتبر عملية مناقشة التقارير من قبل لجان الرصد مناسبة ثمينة لنا لتطوير الأداء والتحليل السليم لمواقف دولة قطر إزاء قضايا حقوق الإنسان في مجملها، وذلك من أجل مزيد من التطوير والممارسات ذات الصلة بمناهضة التعذيب.

لقد جاء التقرير المعروض أمامكم ثمرة للتنسيق والتشاور والتعاون في مجال رصد وتنفيذ الاتفاقية بين كافة الجهات المعنية بالدولة، وعملت على إعداده لجنة وطنية تترأسها إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، وتضم في عضويتها عدة جهات حكومية تشمل: وزارة العدل، ووزارة الداخلية، والنيابة العامة، ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ، ووزارة الصحة العامة، وتم إعداد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية والإسترشادية التي أصدرتها لجنتكم الموقرة بشأن إعداد التقارير الأولية والدورية والتي يتعين على الدول الأطراف تقديمها بموجب المادة (19) من الاتفاقية، كما تم إرسال التقرير إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للاستئناس برأيها وملاحظاتها حول ما ورد فيه.

السيد رئيس وأعضاء اللجنة ،،

تأخذ دولة قطر بعين الاعتبار وعلى نحوٍ دقيق، الملاحظات والتوصيات التي تقدمت بها لجنتكم الموقرة حين مناقشة التقرير الدوري الثاني لدولة قطر، وسعت إلى تنفيذ التوصيات على أرض الواقع، الأمر الذي أثر على نحو إيجابي في زيادة الوعي لدى موظفي الدولة والدوائر الحكومية بمفاهيم اتفاقية مناهضة التعذيب، كما أثرى الحوار الأخير مع اللجنة عملية تطوير الإصلاحات التشريعية المستمرة، التي تكفل حقوق الإنسان بصفة عامة، والتي تتضمن العمل على مناهضة كافة أشكال التعذيب.

تولي دولة قطر أهمية كبرى على الالتزام باتفاقية مناهضة التعذيب، في كافة قوانينها الجنائية، التي تحظر التعذيب وتجرمه بعبارات صريحة وشاملة، كما تعتبر دولة قطر الإنخراط في أي فعل من أفعال التعذيب أو التستر عليه، عملاً إجرامياً أينما وقع، وأن الإفلات من العقاب في مثل هذه الجرائم لايبيحها بأي شكل من الأشكال النظام القانوني القطري، وهذا ليس التزاماً قانونياً فحسب، ولكنه يمثل أيضاً التزاماً أخلاقياً نصت عليه تعاليمنا الدينية وتقاليدنا وأعرافنا منذ أقدم العصور.

إن التزامنا بحماية الأفراد لا يقف عند مناهضة التعذيب، فالحكومة ملتزمة أيضاً بالتحقيق في أي إدعاءات بوقوع أي نوع من أنواع المعاملة القاسية والمنافية للكرامة، أو الحاطة بالكرامة الإنسانية، ضد الأشخاص الذين يتم اعتقالهم بموجب القانون لدى جهات العدل المختصة.

السيد رئيس وأعضاء اللجنة ،،

تطبق دولة قطر على الصعيد الوطني أحكام الاتفاقية، عن طريق عدد من الوسائل، نذكر من بينها الدستور الدائم لدولة قطر، الذي نص على نحوٍ حاسم تجريم التعذيب، إضافة إلى قانون العقوبات القطري وغيره من التشريعات الأخرى التي تحرم كافة أشكال التعذيب، كما أن النظام القضائي القطري المستقل يوفر آلية عامة لمراقبة تطبيق هذه التشريعات، بالإضافة إلى الآليات الإدارية الأخرى المتاحة التي لها سلطات محددة لتلقي الشكاوي ضد موظفي إنفاذ القانون والتحقيق فيها.

من جهة أخرى، وعلى الصعيد الدولي فإن حكومة دولة قطر ملتزمة بحماية الأشخاص المعرضين لخطر التعذيب، فقد كانت مواقفها بهذا الشأن واضحة، كما أنها تناهض الأنظمة التي تنتهك الحريات الأساسية والتي تمارس التعذيب، ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أنها مستمرة في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وعلى نحوٍ خاص، إلتزامها بعدم إبعاد أو تسليم شخص إلى بلد آخر إذا كانت هناك أسباب تدعو للإعتقاد بأن ذلك الشخص سيكون عرضة لخطر التعذيب، وذلك طبقاً للمادة (3) من الاتفاقية.

أولت دولة قطر اهتماماً متزايداً بحقوق الإنسان، واتخذت في هذا الصدد التدابير التشريعية والقانونية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال تلك الحقوق، وتوفير الوسائل الكفيلة بتأصيلها وتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الاجتماعية المتكاملة، وقد استند هذا الاهتمام إلى مرجعيات وطنية، على رأسها رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011-2016)، واستراتيجية التنمية الوطنية

الثانية (2017-2022)، وتشـــكل هذه المرجعيات بيئة داعمة وراســـخة لتنفيذ حقوق الإنســـان وفق النهج الذي نادت به المعاهدات والاتفاقيات الدولية بهذا الصدد.

تشـــهد دولة قطر حالياً مرحلة متميزة من تاريخها، تتمثل في مضـــيها قدماً نحو تنمية كاملة وشـــاملة، بل ومتســـارعة، لينتج عن ذلك تسـجيل الدولة لمعدلات نمو وانتعاش اقتصـادي لم تشـهدها من قبل، حيث تلعب القوى العاملة الوافدة للدولة دوراً محورياً في هذا التطور، وتثمن دولة قطر اســهاماتهم وتعتبرهم شــركاء أصــيلين في المشــروع التنموي والنهضـــوي الذي تقوده الدولة، وعليه فإن حماية وصـــيانة حقوق العمالة الوافدة واردة في كافة القوانين والنظم.

السيد الرئيس ،،

شـــهدت دولة قطر بين الفترة الممتدة منذ مناقشـــة تقريرها الثاني في عام 2012 وتقديم تقريرها الثالث في عام 2016، تطورات تشـــريعية ومؤســـســـية واســـعة النطاق فيما يتعلق بحقوق الإنســـان، وقد تم التطرق بالتفصيل لهذه التطورات في التقرير المعروض أمامكم.

ومنذ تســـليم التقرير الدوري الثالث في ديســـمبر من عام 2016 وحتى اليوم، اتخذت الدولة خطوات واســـعة نحو تعزيز وتقوية البنى المؤسسية لحقوق الإنسان على المستويات التشريعية والتنظيمية، وعلى مستوى السياسات والاستراتيجيات والتعاون الدولي، وسنورد عدداً من هذه التطورات في هذا البيان الاســتهلالي، بينما ســنتناول عدداً اخر منها خلال الردود التي ســيقدمها أعضـــاء الوفد المشـــارك في هذا الحوار المثمر مع لجنتكم الموقرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وايماناً من دولة قطر بأهمية الدور الفعال للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وعلى الأخص تلك المتصـــلة بحقوق الإنســـان، وافق مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي المنعقد بتاريخ 14 مارس 2018 على انضـــمام دولة قطر إلى العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، وبذلك تصـبح دولة قطر طرفاً في سبعة معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان.

كما أجرت الدولة في الفترة الأخيرة اصـلاحات تشـريعية جوهرية، تهدف إلى دعم الحماية القانونية للعمال الوافدين وضمان حقوقهم وتمكينهم من وسائل الانصاف القانونية، وتضمنت هذه الإصلاحات صدور القانون رقم (21) لسـنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 13 ديسـمبر 2016م، حيث ألغى نظام الكفالة واستعاض عنها بالعلاقة التعاقدية بين العامل وصـاحب العمل، كما تضـمن القانون العديد من الامتيازات الأخرى التي تضـمن حقوق القوى العاملة الوافدة.

وحرصاً من دولة قطر على كفالة حقوق كافة الفئات المعرضة للتعذيب، وفي سبيل الامتثال لتوصيات لجنتكم الموقرة، تم اصدار القانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المستخدمين في المنازل، والذي جاء متوافقاً مع أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (189) بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين والمعايير الدولية المعمول بها.

علاوة على ذلك فقد قرر مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي التاسع لعام 2017 تشكيل اللجنة الوطنية الحكومية المعنية بإعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 2017 تم انشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والتي تهدف إلى تنسيق الجهود الوطنية لمراقبة ومنع ومكافحة أشكال الإتجار بالبشر.

كما قامت الدولة وفقاً لمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2017 بتعديل تعريف الإرهاب ليتماشى مع المتطلبات الدولية ذات الصلة.

السيد رئيس وأعضاء اللجنة ،،

ساهمت دولة قطر وبشكل فعال في تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية، حيث تُعد دولة مانحة وشريكاً مؤثراً في العون الإنمائي الدولي، وتشكل المساعدات والمعونات الإنمائية ركيزة أساسية في السياسة الخارجية للدولة، وقد وصلت نسبة المساعدات الخارجية الرسمية إلى (0.78٪) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة لعام 2015م، واتسعت دائرة الدول التي شملتها المساعدات القطرية لتصل إلى أكثر من 110 دولة في آسيا وأفريقيا ومناطق أخرى من العالم، وقد بلغ إجمالي المساعدات الحكومية على القطاعين التنموي والإنساني 14.765.695.287 ريال قطري خلال الفترة ما بين 2012-2016م.

السيد رئيس وأعضاء اللجنة ،،

تواجه دولة قطر منذ الخامس من يونيو 2017 تدابير قسرية انفرادية وحصار جائر من بعض دول المنطقة، ترتبت عليها انتهاكات خطيرة ومستمرة لحقوق الإنسان، وقد سجلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى الآن 3970 شكوى، تشمل انتهاكات بشأن الحق في حرية التنقل والإقامة والملكية الخاصة، والحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الصحة، والحق في حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، والحق في التنمية، وانتهاكات اجتماعية أخرى تتعلق بالفصل بين الأسر والتي تعتبر أشد تلك الانتهاكات خطورة، والأمر الذي يثير الاستغراب أن هذه الانتهاكات صدرت من قبل تلك الدول التي تعتبر أطرافاً في عدد من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

وقد وجه عدد من المقررين الخاصين بمجلس حقوق الانسان رسائل رسمية إلى دول الحصار تتضمن رصداً للانتهاكات، وطالبوا بضرورة اتخاذ كافة التدابير لوقف الانتهاكات التي تسبّبت فيها تلك الدول، وضمان منع تكرارها، فضلاً عن اتخاذ جميع الخطوات اللاّزمة لضمان احترام حقوق الأشخاص المتضررين من الأزمة.

كما أود أن أشـير إلى التقرير الذي أصـدرته البعثة الفنية لمكتب المفوض السـامي لحقوق الإنسـان بعد زيارتها لدولة قطر في نوفمبر 2017، حيث تضـمن التقرير وصـفاً موضـوعياً وتحليلاً منهجياً لانتهاكات حقوق الإنسان التي صاحبت فرض الحصار على دولة قطر.

ولقد أكد تقرير البعثة ارتكاب دول الحصـار انتهاكات جسـيمة وعديدة لحقوق الإنسان بحق المواطنين والمقيمين بدولة قطر، وشملت هذه الانتهاكات أيضـاً مواطني دول الحصـار والمقيمين فيها، كما أشـار التقرير إلى أن القرارات والاجراءات التي اتخذتها دول الحصـار تمثل تدابير قسـرية انفرادية على النحو الذي عرَّفته اللجنة الاسـتشـارية لمجلس حقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أكد تقرير البعثة بأن دولة قطر تعاملت مع هذا الحصـار بكل حكمة واقتدار، وبصـورة مهنية وشـفافة، حيث لم تمارس أي اجراءات تمييزية مشابهة ضد مواطني دول الحصار.

وأود هنا أن أدعو كافة الآليات والمنظمات الدولية اتخاذ مواقف واضـحة لإدانة هذا الحصـار وما ترتب عليه من انتهاكات لكافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

السيد رئيس وأعضاء اللجنة ،،

في الختام وبالرغم من ما تواجهه دولة قطر من حصار جائر في الوقـت الراهن، إلا أنني أود مرة أخرى أن أؤكـد على موقفنـا المبـدئي والثابت، الداعم لحماية وتعزيز حقوق الإنسـان، وتنفيذ بنود وأحكام كافة الاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقية مناهضـة التعذيب، كما نؤكد مجدداً على أن دولة قطر لن تألو جهدًا من خلال عضـويتها في المنظمات الاقليمية والدولية، في المسـاهمة الفاعلة في دعم الجهود المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ونتطلع إلى حوار موسع وبنَاء ومفيد مع اللجنة، حول كافة

المسـائل المتعلقة بمناهضـة التعذيب في دولة قطر، ونأمل أن يقوم أعضـاء اللجنـة بطرح ملاحظـاتهم، آخـذين في الاعتبـار طبيعـة الأجهزة الوطنيـة الحكومية المشـاركة في وفد دولة قطر، ونحن على أتم الاسـتعداد للرد على كافة الموضوعات التي ترى اللجنة أهمية مناقشتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،